Sirte University Journal of Humanities Vol.12. Issue. 2

Sirte University Journal of Humanities **(SUJH)** مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index

الاعتراض بجهالة القائل عند الأنباري في كتابه الإنصاف

د. رحمة شعبان نويّل

Rhmas300@gmail.com

قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ الجامعة الأسمرية زليتن/ ليبيا

الملخّص

يتناول البحث الاعتراض على سند الدليل النقلي بجهالة القائل، في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ويهدف إلى عرض المسائل النحوية التي اعترض فيها الأنباري على حجج الكوفيين النقلية بجهالة القائل، ومن أهم نتائجه أن المازني هو أول من أشار لمنع الاستشهاد بمجهول القائل، والأنباري صرَّح بهذا المبدأ، وكرر النص عليه بعبارات مختلفة مثل قوله: مجهول القائل، غير معروف القائل، لا يعرف قائله، غير معروف، لا يعرف أوله ولا قائله، ولكنه اضطرب في مبدأ الاستشهاد بجهالة القائل، ولعل ذلك راجع إلى سعة مصادر الأنباري، وكذلك صعوبة هذه النسبة في بعض الأحيان، ولاتسام مؤلفاته بالاختصار، فالأنباري في كتابه الإنصاف استشهد بأبيات مجهول قائلها ردًا على استشهاد الكوفيين، فالتدقيق في النصوص وتمحيصها أمر طيب مقبول، وعلى ضوئه تبنى القواعد بناءً رصينًا، لكن الاعتراض بجهالة القائل لم يسلم منه الأنباري نفسه، إذ أورد كثيرًا من الشواهد الشعرية دون عزو إلى أصحابها، بل إن كتب المتقدمين حافلة بالشواهد المجهولة القائلة؛ لذا لم يكن اعتراض الأنباري على شواهد الكوفيين الشعرية إلا من باب التعصب لمذهبه، انتصارًا للبصريين، وتحاملًا على الكوفيين.

الكلمات المفتاحية:

الأنباري، الإنصاف، الاعتراض بجهالة القائل.

The objection to the ignorance of the speaker according to Al-Anbari in his book Al-Insaf

Rahma Shaban Anuel

Faculty of Arts/ Asmarya Islamic University/ Libya

Abstract

The research considers the objection to the citation made in the case of the ignorance of the author, in al-Anbari's book; Al-Insaf, in the Issues of Disagreement, using the descriptive-analytical approach which aims at presenting the grammatical issues for which al-Anbari objected to the arguments of the Kufans on unknown citations that refer to unknown writer/authors. One of his most significant results is that Al-Mazini was the first to prevent citing an unknown. Al-Anbari adopted this principle, and he frequently stated it in different ways such as: *anonymous citation* or *unknown citation*. However, he was confused about stating the principle of citing an unknown, which could be due to the large number of references used by Al-Anbari. As well as, there is sometimes a difficulty for attributing a citation to a certain author. In some cases, and his writings were not abbreviated. In his book Al-Insaaf, Al-Anbari cited some verses from an unknown poet in response to a citation made by the Kufans. Examining and scrutinizing texts is a good and matter, and upon which the rules are well constructed. However, Al-Anbari himself was not secured from objecting the use of an unknown citations. For that he mentioned a lot of poetic citations without attributing them to their authors. Rather, old books are full of unknown citations; therefore, Al-Anbari's objection to the poetic citations made by the Kufans was only out of fanaticism for his doctrine, a victory for the Basris, and prejudice against the Kufans

Keywords

Al-Anbari, fairness,

المقدمة

الحمـد لله والصلاة والسـلام على أشـرف المرسـلين وعلى آله وصحبه أولي النهج القويم

أما بعـد

قد بذل النحويون الأوائل جهودًا واسعة أثناء وضعهم لقواعد النحو العربي؛ حيث شرعوا في استقراء اللغة من مصادرها الأولى وهي القرآن الكريم وقراءاته، والشعر، وكلام العرب الفصحاء، والأمثال؛ فعناية الأسلاف باللغة ونقلها، ونقل ما سمعوه عن العرب، وتشددهم

في الرواية أمر يدعو إلى الاعتزاز بتلك الجهود، والاعتراض على شيء منها لا يخرجها عن كونها كنوزًا لغوية، ومكاسب لهذه اللغة؛ لذا لا غرو أن يستهويني الاعتراض في كتاب الإنصاف للأنباري الذي يعد سفرًا لغويًا نفيسًا، جديرة مباحثه وموضوعاته بالدراسة، وبذلك ارتأيت أن أخصه بهذا البحث اللغوي الذي وسمته بعنوان (الاعتراض بجهالة القائل عند الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف) بهدف الاستفادة من المبادئ التي وضعها علماء الفقه والجدل في قبول الاعتراض على الدليل والجواب عنه، وتطبيقه على الأدلة النحوية.

من هنا بدت قيمة هذا البحث واضحة جليَّة إذ هو حافل بتعريف الاعتراض لغًة واصطلاحًا، وتبيين موقف الأنباري من الشواهد مجهولة القائل في كتابه الإنصاف.

سبب اختيار موضوع البحث:

إضافًة لما تقدم كان سبب اختياري لهذا العنوان:

1. الدراسات العلمية التي أقيمت حول الاعتراض نادرة رغم غنى هذه المادة؛ ولعل ذلك راجع لكونه طريق وعر، وأمر شائك، فاستعنت بالله أن أحظى بشرف البحث والتنقيب في أغوار ما خلفه القدامى بغية الوقوف على معرفة الشواهد مجهولة القائل.
2. لما اختلف اللغويون في مواقفهم من الاستشهاد بالشواهد المجهولة، اخترت الأنباري في كتابه الإنصاف مبينة موقفة من تلك الشواهد.

أهمية البحث:

1. خدمة للّغة العربية، فالموضوع وثيق الصلة بالنحو وأصوله، فكان شرفًا لي أن استظل بظلاله، وأتنسك في محرابه
2. معرفة مدى حرص العلماء على معرفة القائل ونسبة الشواهد.
3. معرفة موقف الأنباري من الشواهد مجهولة القائل.

أهداف البحث:

1. معرفة أن الاعتراض على الدليل النقلي يكون من جهتي الإسناد والمتن، والاعتراض بجهالة القائل جزء من الاعتراض على السند.
2. معرفة الاعتراضات التي استخدمها النحاة في ردّ النصوص التي تعترض قواعدهم، والتي من بينها الاعتراض بجهالة القائل.

مشكلة البحث:

ما موقف الأنباري من الأبيات مجهولة القائل؟

المنهج:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك باستقراء الأبيات التي اعترض عليها الأنباري في كتابه الإنصاف بأنها مجهولة القائل، ووصفها وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى مبحثين تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتليهما خاتمة، مع قائمة للمصادر والمراجع التي استعنت بها في هذا البحث وذلك على النحو الآتي:

المقدمة:

وتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه، وصعوباته.

التمهيد:

وتحدثت فيه عن: أدلة النحو، مكانة السماع من بين أدلة النحو، البيئة المكانية والزمانية للاستشهاد بالشواهد الشعرية، اختلاف البصرة عن الكوفة في طرق الاستشهاد.

المبحث الأول: الأنباري وكتابه الإنصاف والاعتراض

وقسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأنباري، اسمه، ومولده ووفاته، ومؤلفاته.

المطلب الثاني: كتابه الإنصاف ومنهجه فيه.

المطلب الثالث: تعريف الاعتراض لغًة واصطلاحًا، وتعريف الاعتراض على الدليل بجهالة قائله.

المبحث الثاني: الاحتجاج بجهالة القائل.

وقسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حرص العلماء على معرفة القائل ونسبة الشواهد.

المطلب الثاني: موقف العلماء من الشواهد مجهولة القائل.

المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية على الاعتراض بجهالة القائل من كتاب الإنصاف.

ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي تم التوصل لها.**ثم قائمة المصادر والمراجع:**

تمهيد

أدلة النحو الغالبة أربعة:

قال ابن جني في الخصائص: " أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس"(ابن جني، 189/1).

وقال الأنباري في أصوله:" أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال" (الأنباري،1957م، ص81).

فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكراه أربعة (السيوطي، 1409 هـ -1989م، ص26).

والذي يمس موضوع البحث هو (السماع) وهو أول أدلة النحو والمقدم فيها، حتى أن بعض اللغة لا يؤخذ إلا به، ولا يلتفت فيه إلى القياس، كما ذكر ابن جني، وهو الباب الأكثر من اللغة (ابن جني، 1373هـ -1954م، ص3).

والقياس لا ينهض دليلًا يعتد به، إن لم يكن له مستند من السماع عن العرب (السيوطي، ص26).

ولذلك قال سيبويه: "لو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه."(سيبويه، 1408 هـ -1988م، 2/ 20).

وروي عن أبي سعيد السيرافي أنه لم يقبل من القياس إلا ما أيده السماع. (أبو حيان التوحيدي، 1419هـ -1999م، 9/ 63).

والنقل يشمل القرآن وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، وأول ما اهتم به النحاة في استقراء لغة الشعر هو توثيقها، والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها؛ لذا كان ينقلها من الأعراب الفصحاء، أو الرواة الثقات عن الأعراب، والأعراب الفصحاء كانوا يستوطنون البادية ، فلقد كانت بوادي نجد والحجاز وتهامة منبع الشعر، وديوانه الموثوق به، فالأعراب مصدر أصيل للشعر العربي الفصيح، فنرى سيبويه يعتمد عملية التوثيق هذه اعتمادًا تامًا، وكذلك الفراء من نحاة الكوفة، وإلى جانب هذا المصدر كان يعتمد النحوي على شيوخه من الأعراب، كذلك للرقعة المكانية في المحيط اللغوي دور كبير في الحفاظ على سلامة اللغة، ففرقوا بين لغة البادية ولغة المدينة، وبين قبائل الوسط والأطراف؛ فلغة البادية هي السائدة، ولغة قبائل الوسط مقدمة على لغة قبائل الأطراف، أما من حيث الزمن فقد استقرأ النحاة اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها (الحلواني، ص58).

ولقد أجمعت كتب التاريخ والتراجم والطبقات على أن البصرة قد استأثرت بعلم النحو حينًا من الدهر، وأنها صاحبة الفضل في وضع أصول هذا العلم الجليل وأسسه، ومبادئه، وأنها هي التي تعهَّدت هذا العلم في نشأته الأولى؛ فالبصرة هي واضعة النحو، متمثلة في أبي الأسود الدؤلي (ت 99هـ) وموطنه البصرة؛ إذ هو على الراجح الواضع الأول للنحو، وكان النحويون على اختلاف بلدانهم عالة على نحاة البصرة؛ إذ استمدوا علمهم منها، ومن علم الخليل المتمثل في كتاب سيبويه خاصَّة.

وقد ظلت الكوفة نحو قرن من الزمن منصرفة عن علم النحو بما شغلها من رواية الأشعار، والأخبار، والنوادر، ثم اتجه علماؤها إلى دراسة علم النحو، فتتلمذوا على البصريين وأخذوا عنهم، ثم خالفوهم في أمور متعددة منها: أن البصريين لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ من كلام العرب شعرًا ونثرًا، بل كانوا يقيسون على الكثير المطرد، أما أهل الكوفة فقد كانوا يقيسون على البيت النادر والقول الشاذ، والشاهد الفرد الذي لا نظير له.

وقد وُصف الكسائي – وهو من أئمة الكوفة – بأنه كان يسمع البيت الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلًا، ويقيس عليه، وكان من آثار ذلك أن قلَّ عند الكوفيين التأويل والتقدير، والقول بالندرة والشذوذ، بل إنهم كانوا يقيسون على شطر بيت لا يُعرف له بقية أو قائل، أما البصريون: فإنهم يُحافظون على القواعد، ويبقون الأصول على حالها، ويحملون البيت النادر على القلة، أو الشذوذ، أو الضرورة، أو مخالفة الأصول، ولذلك كانت قواعدهم أضبط، وأصولهم أتقن، وليس هذا بعيب في منهج البصريين؛ فقد أرادوا التثبت في قبول المادة اللغوية التي يبنون عليها قواعدهم ؛ ولذلك كان مما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: "نحن نأخذ اللغة من حَرَشَة الضِّبَاب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشواء وباعة الكواميخ." (السيوطي، 1409 -1989م، ص 424).

وفي هذا البحث تتناول الباحثة الاعتراض على الدليل النقلي "السماع" ومقتصرة على الشعر دون غيره؛ وذلك بوصفه أنه مجهول القائل، وقبل الحديث عن جهالة القائل باعتباره اعتراضًا على الدليل النقلي من جهة الإسناد، لابد أن نذكر الاعتراضات الأخرى التي استخدمها البصريون في ردّ النصوص التي تعترض قواعدهم، فجهالة القائل لم تكن هي السبيل الوحيد الذي اتبعه البصريون في رد النصوص التي تعترض قواعدهم.

فيعترض على الدليل النقلي من جهتين: الإسناد والمتن.

ويعترض على الإسناد بما يأتي:

1. الاعتراض بجهالة القائل.
2. الاعتراض بتخطئة القائل.
3. الاعتراض بحداثة القائل.
4. الاعتراض بتخطئة الناقل.
5. الاعتراض على النقل بكونه مصنوعًا.

ويعترض على المتن بما يأتي:

1. الاعتراض باختلاف الرواية.
2. الاعتراض بالضرورة.
3. الاعتراض بالشذوذ.
4. الاعتراض بالمعارضة.
5. الاعتراض بعدم الدلالة على الحكم.
6. الاعتراض بمشاركة المعترض للمستدل في رأيه.
7. الاعتراض على المستدل بمخالفة دليلِه مذهبَه.
8. الاعتراض بالتأويل

(الأنباري، 1957م، ص46ـ 53، ومحمد السبيهين 2005م، ص569ـ 578 في الفهرس).

وسأتعرض في هذا البحث للاعتراض على الدليل النقلي من حيث سنده بجهالة القائل، مقرونًا بالأمثلة من مسائل الخلاف التي جرت بين النحويين البصريين والكوفيين معتمدة على كتاب الإنصاف باعتباره أنموذجًا لتتبع هذه المسائل؛ لأنه يعد مصدرًا من المصادر المهمة التي جمعت حجج الكوفيين والبصريين في المسائل النحوية المختلف فيها.

المبحث الأول: الأنباري وكتابه الإنصاف والاعتراض

المطلب الأول: الأنباري:

اسمه:

أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين النحوي (ابن خلكان، 3 /139).

مولده ووفاته: (513 -577 هـ) (1119م -1181 م)

كانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد، ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، رحمه الله (السيوطي، 18/2).

مؤلفاته:

له عدة مؤلفات مشهورة، منها:

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أسرار العربية، الإغراب في جدل الإعراب، لمع الأدلة في أصول النحو، لمعة في أصول الشعر، المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر، نسمة التعبير في علم التعبير، هداية الواهب في معرفة المذاهب، لباب الأدب (إسماعيل البغدادي، 1951م، 1/ 268).

المطلب الثاني: كتاب الإنصاف ومنهجه فيه

يعد كتاب الإنصاف من المؤلفات القيمة التي صنفت في فنون العربية، وهو كتاب يبحث في علم النحو العربي، ويعد من أهم الكتب التي تناولت الخلاف النحوي أي الاختلافات النحوية بين المذهب البصري والمذهب الكوفي، وعددها مائة وإحدى وعشرون مسألَة، وانتهج الأنباري في كتابه منهجًا فريدًا، وهو بداية يقوم بتقديم ما توصل إليه الفريقان في مسألة ما، بادئًا بالكوفيين ذاكرًا حججهم، ثم يذكر البصريين وحججهم، ثم يقدم عرضًا تفصيليًا لآراء كل من الفريقين، مع تقديم دليلًا وافيًا على آراء المدرسة التي لا يتبنى أفكارها ومنهجها، وكان في الأغلب مناصرًا لرأي البصريين (عمر رضا كحالة، 1414هـ 1993م، 116/2).

المطلب الثالث: الاعتراض لغةً واصطلاحًا

الاعْتِرَاضُ لغة:

"المَنْعُ، قَالَ الصَّاغَانِيُّ: والأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الطَّرِيقَ المسْلُوكَ إِذا اعْتَرَضَ فِيهِ بِنَاءٌ أَو غَيْرُهُ، كالجِذْع أَو الجَبَل، مَنَعَ السَّابِلَةَ من سُلُوكِه، فوَضَعَ الاعْتِرَاضَ مَوْضِعَ المَنْعِ لهذَا المعْنَى، وَهُوَ مُطَاوِعُ العَرْضِ، يُقَالُ: عَرَضْتُه فاعْتَرَضَ، والعُرَاضُ، كغُرَابٍ: العَرِيضُ، وَقد عَرُضَ الشَّيْءُ عُرَاضَةً، فَهُوَ عَرِيضٌ وعُرَاضٌ، مثْلُ كَبِيرٍ وكُبَارٍ، والعُرَاضَةُ تَأْنِيثُهَا، والعَرِيضَة تَأْنيثُ العَرِيض، والعُرَاضَةُ: الهَدِيَّةُ يُهْدِيها الرَّجُلُ إِذا قَدِمَ من سَفَرٍ". (الزَّبيدي، 405/18).

واعْتَرَضَ فلانٌ فلانًا، أي وقع فيه، وعارَضَهُ، أي جانبَهُ وعدَلَ عنه، واعترض الشيء: صار عارضا، كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه، واعْتَرَضَ الفرسُ في رَسَنِهِ: لم يستقم لقائده، واعْتَرَضْتُ البعير: ركبتُهُ وهو صعبٌ، واعْتَرَضَ له بسهم: أقبل به قِبَلَهُ فرماه فقتله، واعْتَرَضْتُ الشهرَ، إذا ابتدأته من غير أوَّلِه (الجوهري، 1407 هـ-1987م، 3/ 1084).

وَيُقَال سلكتُ طريقَ كَذَا فَعرض لي فِي الطَّرِيق عارضٌ، أَي جبلٌ شامخ قطع عليَّ مذهبِي على صَوْبِي، وكلُّ مانعٍ منعَكَ من شُغل وَغَيره من الْأَمْرَاض فَهُوَ عارضٌ، وَقد عَرضَ عارضٌ، أَي حَال حائلٌ وَمنع مَانع، وَمِنْه قيل لَا تَعرِضْ لفلانٍ، أَي لَا تعترضْ لَهُ فتمنعَه باعتراضك أَن يقْصد مُرادَه وَيذْهب مذهبَه (الأزهري، 2001م، 289/1).

و "عارضْتُ فلانًا في السَّير، إذا سرتَ حِيالَه، وعارَضْتُه مِثْلَ ما صَنَعَ، إذا أتيت إليه مثلَ ما أتى إليك، ومنه اشتُقَّت المعارَضة، وهذا هو القياس، كَأَنَّ عَرْض الشَّيء الذي يفعلُه مثلُ عَرْض الشيء الذي أتاه"

(ابن فارس، 1399هـ -1979م، 27/4).

الِاعْتِرَاض اصطلاحا:

الْمَنْع، وَالْأَصْل فِيهِ أَن الطَّرِيق إِذا اعْترض فِيهِ بِنَاء أَو غَيره منع السابلة من سلوكه، وَاعْترض الشَّيْء: صَار عارضا كالخشبة المعترضة فِي النَّهر، وَاعْترض الشَّيْء دون الشَّيْء: حَال دونه، وَاعْترض لَهُ بِسَهْم: أقبل بِهِ قبله فَرَمَاهُ فَقتله، وَاعْترض

الشَّهْر: ابتدأه من غير أَوله، وَاعْترض فلَان فلَانا: وَقع فِيهِ وعارضه: جَانِبه وَعدل عَنهُ (الكفوي، ص 145).

مما تقدم نجد كلمة اعترض لا تخرج عن معنى منع وحال، وهذا ما جعل استعمال الاعتراض في معنى المنع والرد والحيلولة استعمالًا صحيحًا.

الاعتراض على الدليل النقلي بجهالة قائله:

يقصد بالاعتراض على الدليل بجهالة قائله: "أن يتخذ المعترض عدم معرفة من يُعزى إليه الشاهد سبيلا للطعن في الاحتجاج به وإبطال الرأي الذي بُني عليه"(محمد السبيهين، ص33) وقال السيوطي منبهاً إلى ذلك: " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"(السيوطي (1998، ص42) ويعلل ذلك قائلا: "خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته"(المصدر السابق، ص42) ويجاب عن هذا الاعتراض بإثبات قائل البيت، أو إثبات سماع الرواة للبيت من صاحبه، أو رواية الشاهد عمن يحتج بكلامه ، أو رواية الثقات للشاهد، أو إيراد شاهد صحيح آخر للمسألة (السبيهين، ص81).

المبحث الثاني: الاحتجاج بجهالة القائل

المطلب الأول: حرص العلماء على معرفة القائل ونسبة الشواهد

لم يقم العلماء قواعدهم على أسس هشة من شواهد العرب الفصيحة، بل بذلوا جهدًا في سبيل تمحيص كل وسيلة تضمن قوة تلك الشواهد، وتحملهم مشقة الاطمئنان على صحتها والثقة بها، وكانوا لا يستشهدون إلا بشعر الفصحاء والأعراب ممن توافرت فيهم شروط الاستشهاد الزمانية والمكانية، ويهتمون بنسبة الأشعار لقائليها، ولكن إذا عدنا إلى آثار المتقدمين في القرنين الأول والثاني فلا نرى لهم اهتمامًا بتوثيق النصوص الشعرية وعزوها إلى قائليها، ففي أول معجم وصل إلينا وهو (العين) نجد الخليل عليه الرحمة عزا كثيرًا من شواهده الشعرية إلى أصحابها وبقي بعضه مجهولًا، وكذلك سيبويه في الكتاب في كتابه ما يزيد عن خمسين بيتًا دون نسبة، وكذلك الفراء في معاني القرآن، والأخفش في معاني القرآن أيضًا، والمبرد في المقتضب، والأنباري في شرح القصائد السبع، والفارسي في الحجة، وابن جني في المحتسب، والزمخشري في المفصل، وابن هشام في قطر الندى، وابن عقيل في شرحه، لكن ذلك لا يعني أن العلماء لم يحرصوا على توثيق شواهدهم التي هي الأساس لما يبنونه من قواعد، أو يذهبون إليه من آراء (عفاف حسانين، 1996م، ص17،18، محمد سالم صالح، ص252، 253، السبيهين، من ص45 إلى ص529).

أما أسباب عدم نسبة النحاة لكثير من شواهدهم فعديدة من بينها:

1. شهرة نسبة البيت إلى قائله، ومعرفة العلماء حينها بالقائل مع طلب الاختصار.
2. عدم التأكد من قائل الشاهد مع الاطمئنان لفصاحة البيئة التي صدر منها؛ تورعًا من الوقوع في الخطأ في النسبة.
3. ثقة العلماء في شيوخهم الذين رووا عنهم الشاهد.
4. صعوبة معرفة القائل بسبب تقادم عهد الشاهد عن عصور البحث والتقعيد.
5. طريقة التأليف المتبعة عند الأوائل المعتمدة على الإملاء من الحفظ على التلاميذ والسائلين في حلقة العلم.
6. انصراف النحاة الأوائل إلى استنباط القواعد من الشواهد جعل مسألة نسبتها لقائليها تأتي في المرتبة الثانية.
7. الطريقة المعتمدة في تناقل النصوص إذ كانوا يعتمدون على المشافهة بين الراوي والمروي عنه.
8. الأبيات تنسب إلى رجل مجهول لم يرو غيرها، ولا يعرف له اسم إلا بها، فأهمل الرواة من أجل ذلك اسمه.

ومع كل ما تقدم لو دققنا النظر نجد النحاة ينظرون إلى الأعراب الذين يأخذون عنهم اللغة نظرة دقيقة تدل على فهمهم لتطور اللغة وتأثرها إذا اختلطت بلغات مجاورة؛ ومن أجل ذلك يهتم النحوي بفصاحة الأعرابي الذي ينقل عنه، وهذا واضح من عبارات سيبويه كقوله: "وسمعنا الثقة من العرب"(سيبويه، 244/2)"سمع من العرب الموثوق بهم" (سيبويه، 2/ 329) وهذا عنده كثير، وقد يشير إلى ضعف الثقة في الأعرابي المنقول عنه، كقوله: "وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة"(سيبويه، 2/ 29).

وكان الكوفيان الكسائي والفراء كسيبويه في هذا، ولكنهما لا يصفان الأعرابي الفصيح بالثقة، بل يكتفيان بعزوه لقبيلته المعروفة بالفصاحة (الحلواني، ص63).

وفي القرن الرابع الهجري يقول ابن جني: "فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته" (ابن جني، 11/4). وكثيرًا ما كان النحاة يختبرون الفصحاء مخافة فقدهم لفصاحتهم؛ لاختلاطهم بأبناء المدن، مثلما فعل أبو عمرو بن العلاء، والفراء؛ فالنحاة لم يحيطوا الفصيح بالعصمة، وجوزوا عليه الخطأ والسهو والوهم والتوهم منذ أيام ابن إسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر والخليل، وسيبويه، والمبرد، والفارسي، وابن جني وابن خالويه، والأنباري (الحلواني، 64، 65).

وكان النحاة يأخذون عن شيوخهم، فسيبويه ينقل عن الخليل، ويونس، وأبي الخطاب، وأبي زيد، وعيسى بن عمر، وعن طريق هؤلاء ينقل عن أبي عمرو بن العلاء، والفراء ينقل عن الكسائي، ويونس، والمبرد ينقل عن المازني، والمازني عن السجستاني، فالأصمعي، وهكذا ... وعندما آل الأمر إلى من كتبوا في أصول النحو كأبي البركات الأنباري، أخذ الموضوع شكل القواعد والقوانين، متأثرا بعلماء أصول الحديث النبوي (الأنباري، 84، 85، السيوطي، ص31 ـ 33).

ومن هنا فلا وجه لما يردده بعض الكتاب العصريين من أن النحاة الأوائل لم يهتموا بنسبة الآثار المستشهد بها إلى قائليها (السبيهين، ص 35).

المطلب الثاني: موقف العلماء من الشواهد مجهولة القائل

تغايرت مواقف العلماء من الشواهد مجهولة القائل، منهم من قبله، ومنهم من رفضه، فنجد النحاة القدامى لم يهتموا بتسمية الشعراء، أو الأعراب الذين ينقلون عنهم النصوص، فسيبويه مثلا كان يقول: قال الشاعر، أو قال الراجز، أو قال، ومثله الأخفش والفراء، في حين ورد على لسان بعضهم ما يدل على منع الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وأول من أشار لهذا الرأي المازني، فقد سئل عن تأنيث السكين فقال: السكين مذكر، ولا يؤنثه فصيح، فأنشد بيتا أنشده الفراء وهو قول الشاعر:

فعيّث في السّنام غداة قر بسكين موثّقة النّصاب

(الأنباري، 1401هـ -1981م، 417/1).

فقال: " لمن هذا، ومن صاحبه؟ ما أراه إلا خرج من الكم (الزجاجي، ص101) وأين هذا من أبي ذؤيب حيث يقول:

"فذلك سكين على الحلق حاذق" (ابن منظور، حذق، 40/10، سكن، 211/13).

وتلميذه المبرد منع حذف لام الطلب وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

(البيت ينسب إلى الأعشى أو حسان، أو أبي طلب، عند: سيبويه، 8/3، المبرد، 2/ 132، ابن السراج، 2 / 175).

"إنه لا يعرف قائله" (ابن هشام، 1985، ص297).

وتبعه تلميذه الزجاج، إذ رد احتجاج الفراء بقول الشاعر:

قال لها هل لك يا تا فيّ

(أرجوزة للأغلب العجلي عند: الفراء، 76/2، الزَّجَّاج (1408 هـ -1988 م)، 159/3، أبي حيان (1420هـ)، 428/6).

وقال: "هذا الشعر مما لا يلتفت إليه، وليس يعرف هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل" (الزجاج، 160/3).

وأضعف الزمخشري حجة المستشهدين بالبيت السابق؛ لأنه مجهول (الزمخشري، 3/ 278).

واعترض أبو حيان على قول الشاعر: لا تكثرن إني عسيت صائما، (الرجز لرؤبة في: ابن يعيش 1422 هـ -2001 م، 222/4، ابن عقيل، 1400 هـ -1980م)، 1/ 324)

بأنه مجهول القائل فسقط الاحتجاج به (ابن هشام ،1406هـ - 1986م، ص 314، السيوطي، 1418هـ ـ 1998م، 1/ 110).

ولما جاء الأنباري ـ مع أنه في كتابيه في الأصول (لمع الأدلة والإغراب) لم يشر البتة إلى هذا الأصل فيما ضمنه الكتابين من أصول، ولربما فعل ذلك في كتابه (الإنصاف) استجابة لطبيعة الجدل والمناظرة ـ صرح بهذا المبدأ، وكرر النص عليه بعبارات مختلفة مثل قوله: "لا يعرف قائله ولا يؤخذ به" (الأنباري، 1/ 73، 2/ 390، 1/ 282، 355/2، 2/ 373).

وعلى الرغم من تشدد الأنباري في قبول شواهده وعدم إجازته الاستدلال بكلام مجهول ، يغلب عليه عدم نسبه شواهده لقائليها والدليل على ذلك كتبه: البيان، وأسرار العربية، ومنثور الفوائد، فأغلب الشواهد فيها غير منسوبة، أما في كتابه الإنصاف فأكثر من نسبة شواهده الشعرية ، ولكن يظل الغالب عليه عدم نسبة الشواهد لقائليها، ولعله اقتفى في ذلك أثر سيبويه وذلك راجع إلى أن مصادر الأنباري كانت واسعة، وكذلك صعوبة هذه النسبة في بعض الأحيان، وأن الأمر لم يكن سهلا على الأنباري، ولاتسام مؤلفات الأنباري بالاختصار؛ لأنها في معظمها رسائل كتبها للطلاب، تهتم في المقام الأول بتقديم المعلومة الميسرة إلى الطالب، ومن ثم لم يكن ليعير موضوع الإسناد

اهتمامًا كبيرًا إذ كان على عجلة من أمره؛ فكان يثبت نسبة الشاهد إذا تيسر له معرفته (محمد سالم صالح، ص282).

وأورد السيوطي رأي الأنباري في الإنصاف بمنع الاحتجاج بمجهول القائل، وعقب عليه بقوله: "ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم" (السيوطي، 127) فكان هذا يوحي بموافقته لرأي الأنباري في هذه القضية، وسلك البغدادي أسلوب السيوطي نفسه (البغدادي، 15/1) هذا العرض الموجز يمثل أبرز الأصوات المنادية بهذا الرأي ليقف اعتراضًا في وجه الدليل الذي لا يعرف قائله.

إن الذي دفع العلماء سالفي الذكر إلى منع الاستشهاد بمجهول القائل، هو الخوف من أن يكون لمولد (السيوطي، 252) أو لمن لا يوثق بفصاحته (السيوطي، ص123) أو مخافة أن يكون مصنوعًا (البغدادي، 15/1).

المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية على الاعتراض بجهالة القائل من كتاب الإنصاف.

المواضع التي اعترض فيها الأنباري في كتابه الإنصاف على بعض الشواهد بحجة جهل قائليها:

1ـ قال الشاعر:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَومًا أَجْمَعَا

(البيت عند: ابن يعيش، 227/2، ابن عصفور، ص318، البغدادي، 5/1، 169/181).

استدل به الكوفيون على أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، واعترض الأنباري على هذا الشاهد الشعري بأنه مجهول القائل، ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج به (الأنباري، 27/2، م63، ابن يعيش، 229/2، الزبيدي، ص62).

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأن العلماء الذين ذكروا البيت ثقات منهم الزمخشري (الزمخشري، ص147) ونسبوا إنشاده للكوفيين، والثقة لا يروي إلا ما ثبت عن العرب، فطالما روى الشاهد علماء ثقات فلا يعترض عليه، وكذلك توجد شواهد أخرى للمسألة (الأنباري، 23/2، 24، م63)، وكذلك ردَّ البصريون على هذه المسألة بعدم صحة الرواية، وبالتأويل، وبالشذوذ (المصدر السابق،27/2، م63).

2ـ قال الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمُّ، يَا اللَّهُمَّا

(الرجز لأبي خراش عند: الدرر،392/1، العيني،222/3، ولأمية بن أبي الصلت في: البغدادي، 295/2، وبلا نسبة عند: الأنباري،291/1، م47، ابن منظور،191/1، مادة(أله)، المبرد، 242/4، الرضي 384/1، الأشموني ،148/2، ابن عقيل ،218/3، ابن هشام ،52/3، ابن يعيش 366/1).

وقال الآخر:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلّيْتِ أَوْ سَبّحْتِ: يَا اللَّهُمَّ مَا

ارْدِدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا

(البيت بلا نسبة عند: الفراء، 203/1، الأنباري،291/1، م47، ابن عصفور ،250، البغدادي ،296/2، العكبري، 451).

استدل الكوفيون بهذين البيتين على أن الميم ليست عوضًا من(يا) التي لتنبيه في النداء، ودليلهم أنهم يجمعون بينهما، واعترض عليهم الأنباري بأن هذا الشعر غير معروف القائل، فلا يكون فيه حجة (الأنباري،294/1، م 47، العكبري، 452).

وقد أجيب عن هذا الاعتراض برواية الثقات لهذين البيتين أمثال: الفراهيدي، والفراء، والمبرد، والسيرافي، وابن جني (الفراهيدي، ص173، الفراء، 203/1، المبرد، 224/4، السيرافي، 224/1، ابن جني، ص113) وغيرهم، ويمكن الاعتراض عليه من وجه آخر وهو الضرورة (الأنباري، 294/1، م47).

3ـ قال الشاعر:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

(البيت عند: الفراء، ،358/1، ثعلب ،125/1 ابن جني ،385/2، الأنباري ،3/2، م 60، ابن يعيش ،190/2، 187).

والتقدير زج أبي مزاده القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض.

وقال الآخر:

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

(الأنباري، 3/2، م60، الرضي، 260/2، ابن مالك، 991/2، الزبيدي، ص 52).

والتقدير: شفت غلائلَ صدرِوها عبدُ القيس.

وقال الآخر:

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلما

(ابن جني، 1/ 133، أبو حيان، 2434/5، الأنباري ،6/2، م 60، الزبيدي، ص52).

والتقدير بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذي هو بعد، والمضاف إليه الذي هو بهجتها، بالفعل الذي هو خط، وتقدير البيت: فأصبحت

قفرا بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها.

استدل الكوفيون بالأبيات السابقة على أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وحجتهم بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها، والأنباري يرفض هذه الشواهد التي احتج بها الكوفيون معترضا عليها محتجا بأن ما أنشدوه لا يعرف قائله؛ لذا لا يجوز الاحتجاج به (الأنباري، 9/2، م60).

ويجاب عن هذا الاعتراض برواية الثقات الأوائل له أمثال الفراء في معاني القرآن، وثعلب في مجالسه، وابن جني في الخصائص (الفراء، 358/1، ثعلب، 125/1 ابن جني، 385/2)

4. قال الشاعر:

كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته

(البيت لنفيع بن طارق عند: خالد الأزهري، 275/2، البغدادي، 43/6، 432، وبلا نسبة عند: الفراء، 34/2، 242، ابن منظور، (شقا)، 169/7، الأنباري، 265/1، م42، الأشموني، 377/2، الزبيدي، ص43، العكبري، ص433).

استدل به الكوفيون على جواز إضافة النيف إلى العشرة نحو: خمسة عشر، معلين لذلك بأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها، وأنكر الأنباري رأي الكوفيين معترضًا على شاهدهم الشعري بأنه لا يعرف قائله لذا لا يؤخذ به وليس بحجة (الأنباري، 1/ 266، م 42).

ويُجاب على هذا الاعتراض برواية الثقات له، مثل الفراء في معاني القرآن، وأبي بكر الأنباري في المذكر والمؤنث، (الفراء، 34/2، أبو بكر الأنباري، 227/2) واعترض عليه بالضرورة أيضًا، (الأنباري، 266/1).

5. قال الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع

(البيت مجهول القائل في: الفراء، 262/1، ابن مالك، ص8، الرضي، 49/4، ابن هشام، ص 182).

استدل به الكوفيون على جواز إظهار (أن) بعد (كي) ورد الأنباري هذا الشاهد معترضًا عليه بحجة أن هذا البيت لا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة (الإنصاف، 128/2، م 80) ويجاب عن هذا الاعتراض برواية الفراء له وهو من الثقات (الفراء، 1/ 262).

6. قال الشاعر:

قد علمت أم أبي السعلاء ... وعلمت ذاك مع الجراء

أن نعم مأكولا على الخواء ... يالك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللها

(خمسة أبيات من الرجز المشطور، عند: ابن جني، 233/2.ابن مالك، 1759/4، السيوطي،3/ 278، الأنباري، 259/2، م109).

استدل الكوفيون بهذه الأبيات على أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، والسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور في الأصل، ومده لضرورة الشعر فدلَّ على جوازه، واعترض الأنباري على شواهدهم مطالبًا إياهم بإثبات الإسناد فقال: " الأبيات إلى آخرها لا حجة فيها؛ لأنها لا تعرف، ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأوّلناها على غير الوجه الذي صاروا إليه" (الأنباري،2/ 262، م109)، ويجاب عنه برواية الثقات له كابن جني في الخصائص (ابن جني، 233/2).

7. قال الشاعر:

ولكنَّني من حُبِّهَا لَكَمِيدُ

(الأنباري، 125/1، م (25)، السيوطي، ص24، العكبري، ص354، ابن عقيل، 363/1).

استدل الكوفيون بهذا البيت على أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكن" كما يجوز في خبر إن، نحو "ما قام زيدًا لَكِنَّ عمرًا لقائم" واعترض الأنباري على هذا البيت وعده شاذًا لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب، بل لا يعرف أوله ولا قائله، وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر إنَّ؛ لذا فعدم ورده يعد دليلًا على أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه (الأنباري، 189/1، م 25).

ويجاب عن هذا الاعتراض برواية الثقات الأوائل له أمثال الفراء في معاني القران، والزجاجي في اللامات،(الفراء،465/1، الزجاجي، ص158) واعترض عليه أيضا بالشذوذ (الأنباري، 189/1).

وهذه أمثلة قليلة أوردناها من اعتراضات الأنباري ردًا على الشواهد الشعرية للكوفيين بحجة أنها مجهولة القائل؛ لذا لا تقبل عنده حجيتها، ولا يؤخذ بها دليلا بل يرفضها ويردها، ويظل التدقيق والتمحيص في الشواهد اللغوية واطرادها أمرأ طيبًا مقبولًا، إذ يمثل ركيزة في بناء القاعدة النحوية بناء رصينًا، لكن الأنباري نفسه لم يعز كثيرًا من شواهده الشعرية إلى أصحابها، ما يعني أنها مجهولة القائل، كما أن

المؤلفات النحوية من الكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، وأصول النحو لابن السراج، وشرح المفصل لابن يعيش، وغيرها ملأى بالشواهد المجهولة القائل، لكن تواترها رواية ونقلًا يجعلها مقبولة في بناء القواعد اللغوية والاستدلال عليها؛ لذا أرى اعتراضات الأنباري لم يكن دافعها إلا التعصب للبصريين والتحامل على الكوفيين، فمثلًا في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف، حينما احتج الكوفيون بقراءة ابن عامر السبعية في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾(سورة الأنعام، الآية 137) بنصب(أولادَهم)وجر(شركائِهم) والفصل بين المضاف والمضاف بـ(أولادهم) والتقدير قتلُ شركائِهم أولادَهم (أبو زرعة، 1435هـ 2014م ص273ت)عضد شواهد الكوفيين في هذه المسألة ما يعطيها الحجة والقبول، لكن الأنباري نراه يرفض هذه الشواهد المعززة بهذه القراءة السبعية، بقوله: "ولا يسوغ لكم الاحتجاج بها لأنكم لا تقولون بموجبها لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة (الأنباري،9/2، م60).

الخاتمة

وفي نهاية البحث يمكن أن نخلص إلى:

1. السماع أول أدلة النحو والمقدم عليها جميعًا، وبعض اللغة لا يؤخذ إلا به، ولا يلتفت فيه إلى القياس.
2. يعترض على الدليل النقلي من جهتي الإسناد والمتن، والاعتراض بجهالة القائل جزء من الاعتراض على السند.
3. عند الرجوع للمعاجم للكشف عن كلمة اعترض، نجدها لا تخرج عن معنى منع وحال، وهذا ما جعل استعمال الاعتراض في معنى المنع والرد والحيلولة استعمالًا صحيحًا.
4. الاعتراض بجهالة القائل، هو أن يتخذ المعترض عدم معرفة من يُعزى إليه الشاهد سبيلا للطعن في الاحتجاج به وإبطال الرأي الذي بُني عليه.
5. أغلب النحاة المتقدمين لا يسمون الشعراء أو الأعراب الذين ينقلون عنهم النصوص؛ والسبب وراء هذه الكثرة من الشواهد المجهولة النسبة هو الطريقة المعتمدة في تناقل النصوص إذ كانوا يعتمدون على المشافهة بين الراوي والمروي عنه، وكذلك نسبة الأبيات إلى رجل مجهول لم يرو غيرها، ولا يعرف له اسم إلا بها، فأهمل الرواة من أجل ذلك اسمه.
6. السبب في عدم نسبة النحاة لكثير من شواهدهم عدة منها شهرة نسبة البيت إلى قائله، ومعرفة العلماء حينها بالقائل مع طلب الاختصار، وعدم التأكد من قائل الشاهد مع الاطمئنان لفصاحة البيئة التي صدر منها؛ تورعا من الوقوع في الخطأ في النسبة، وثقة العلماء في شيوخهم الذين رووا عنهم الشاهد، وصعوبة معرفة القائل بسبب تقادم عهد الشاهد عن عصور البحث والتقعيد.
7. لا وجه لما يردده بعض الكتاب العصريين من أن النحاة الأوائل لم يهتموا بنسبة الآثار المستشهد بها إلى قائليها.
8. اختلف موقف العلماء من الشواهد مجهولة القائل، منهم من قبله، ومنهم من رفضه، ومنهم من قبله تارة ورفضه تارة أخرى.
9. المازني هو أول من أشار لمنع الاستشهاد بمجهول القائل.
10. الأنباري صرح بهذا المبدأ، وكرر النص عليه بعبارات مختلفة مثل قوله: مجهول القائل، غير معروف القائل، لا يعرف قائله، غير معروف، لا يعرف أوله ولا قائله.
11. اضطرب الأنباري في مبدأ الاستشهاد بجهالة القائل، والسبب يرجع إلى أن مصادر الأنباري كانت واسعة، وكذلك صعوبة هذه النسبة في بعض الأحيان، وأن الأمر لم يكن سهلًا على الأنباري، ولاتسام مؤلفات الأنباري بالاختصار؛ لأنها في معظمها رسائل كتبها للطلاب، تهتم في المقام الأول بتقديم المعلومة الميسرة إلى الطالب، ومن ثم لم يكن ليعير موضوع الإسناد اهتمامًا كبيرًا، إذ كان على عجلة من أمره، فكان يثبت نسبة الشاهد إذا تيسر له معرفته.
12. وجدت الأنباري في كتابه الإنصاف استشهد بأبيات مجهول قائلها ردًا على استشهاد الكوفيين، ومن ذلك قول الشاعر: "بنونا بنو أبنائنا" في المسألة التاسعة (القول في تقديم الخبر على المبتدأ) وبقول الشاعر: "كأن ثدييه حقان" في المسألة الرابعة والعشرين (القول في عمل إن المخففة النصب في الاسم) وكل من البيتين مجهول القائل.
13. الذي دفع العلماء إلى منع الاستشهاد بمجهول القائل، هو الخوف من أن يكون لمولد، أو لمن لا يوثق بفصاحته؛ أو مخافة أن يكون مصنوعًا.
14. اعترض الأنباري بجهالة القائل في عدة مسائل من الإنصاف، لعل من أبرزها: هل يجوز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا؟ والقول في الميم في(اللهم)أعوض من حرف النداء أم لا؟ والقول في الفصل

بين المضاف والمضاف إليه، وهل تجوز إضافة النيف إلى العشرة؟ وهل يجوز إظهار أن المصدرية بعد لكي وبعد حتى؟ وهل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟ والقول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنَّ.

15.التدقيق في النصوص وتمحيصها أمر طيب مقبول، وعلى ضوئه تبنى القواعد بناء رصينا، لكن الاعتراض بجهالة القائل لم يسلم منه الأنباري نفسه، إذ أورد كثيرًا من الشواهد الشعرية دون عزو إلى أصحابها، بل إن كتب المتقدمين حافلة بالشواهد المجهولة القائلة؛ لذا لم يكن اعتراض الأنباري على شواهد الكوفيين الشعرية إلا من باب التعصب لمذهبه، انتصارًا للبصريين، وتحاملًا على الكوفيين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص عن نافع.
- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1 (1954م) دار إحياء التراث القديم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، د. ط، دار صادر، بيروت.
- أبو زرعة، بد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، ط1(2014م) مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، تح: خليل إبراهيم، ط1 (1996م) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر، فوات الوفيات، د. ط، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب ومعه مُثُل المقرب، تح: عادل عبد الموجود، وعلى معوض، ط1(1998م) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين، ط20 (1980م) دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط (1979م).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تح: علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط1 (2000م) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط3(1983م) عالم الكتب.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: هادي حسن، ط4 (1999م) دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى، ط1 (1986 م) دار الكتاب العربي، كلية التربية، بغداد.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، محمد علي، ط6(1985م) دار الفكر، دمشق.
- ابن يعيش، علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1(2001م) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان، ط1 (1998م) مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تح: صدقي محمد (1420هـ) دار الفكر، بيروت.
- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد، البصائر والذخائر، تح: وداد القاضي، ط4(1999م) دار صادر، بيروت، لبنان.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام، وحاشية الشيخ يَس، د. ط، دار الفكر.
- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض، ط1 (2001م) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف عمر، ط 2(1996م) جامعة قاريونس، بنغازي.
- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط

(1918م).

- الأنباري، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، تح: رمضان عبد التواب، (1981م) إحياء التراث، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، د. ط، دار الفكر.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات، أسرار العربية، تح: محمد البيطار، د. ط، دار الآفاق العربية، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات، الإغراب في جدل الإعراب، تقديم سعيد الأفغاني، ط1(1957م) دار الفكر، دمشق.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، محمد محيي الدين،د. ط، دار الطلائع، القاهرة.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط3(1997) مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، ط4، ط5 (1980م) دار المعارف، القاهرة.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عطار، ط4(1987م) دار العلم للملايين، بيروت.
- حسانين، عفاف، في أدلة النحو، ط1 (1996م) المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، د.ط، الأطلسي.
- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: طارق الجنابي، ط1(1987م) عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، د. ط، دار الهداية.
- الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، ط1(1988م) عالم الكتب، بيروت.
- الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تح: عبد السلام هارون، ط2 (1983م) مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، تح: مازن المبارك، ط2(1985م) دار الفكر، دمشق.
- الزركلي، خير الدين بن محمود، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط9(1990م) دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- الزمخشريّ، محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1(1998م) دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الزمخشري، محمود بن عمرو، تح: د. علي بو ملحم، المفصل في صناعة الأعراب، ط1(1993م) مكتبة الهلال، بيروت.
- السبيهين، محمد عبد الرحمن، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، ط1(2005م) المملكة العربية السعودية، الرياض.
- سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3(1988م) مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد مهدلي، علي سيد، ط1(2008 م) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ط1(1989م) دار القلم، دمشق.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1(1998م) دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي وآخرين، المكتبة التوفيقيّة، د. ط، القاهرة، مصر.
- صالح، محمد سالم، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ط1(2006م) دار السلام.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1(1997م) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان، ط1(2000م) مكتبة العبيكان.
- العيني، أبو محمد محمود، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، تح: محمد باسل، ط1(2005م) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد النجاتي، محمد

النجار، عبد الفتاح الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، ط5(1995م).
- كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، ط1(1993م) مؤسسة الرسالة.
- الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، د. ط، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت.